

رواية ممر إلى الضفة الأخرى: دراسة في النقد الجنائي

خالد حوير الشمس

قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار/العراق

Khalidhower@utq.edu.iq

تاريخ نشر البحث: 2024 / 7 / 16

تاريخ قبول النشر: 2024/ 6 / 3

تاريخ استلام البحث: 2024/ 4 / 29

المستخلص:

ينطلق البحث من مشكلة أن رواية ممر إلى الضفة الأخرى طبعت بأكثر من طبعة، ولها أكثر من مؤلف، هو أحمد الباقري، وعقيل حبش أيضاً، ويدعي الثاني أن الأول سرقها منه، فكان هدف البحث التحقيق في نسبة رواية (ممر إلى الضفة الأخرى)، التي تمت طباعتها سنة 2004م، على وفق منهج نقدي سميته النقد الجنائي، ولم يقع بيدي بحث أو كتاب يخصه، فأحسبه جديداً، وسجلت فيه مطلباً أولاً عاماً يسجل بعض خصوصيات البحث، ثم مطلباً ثانياً يناقش مفهوم النقد الجنائي، وآخرها مطلباً ثالثاً يضع اليد على أنماط التحقيق الجنائي في النص المسروق، وكانت أدلة نصية، وتوثيقية، وتقنيات تعبيرية.

الكلمات الدالة: النقد الجنائي، الجنائي، رواية، الباقري، عقيل حبش.

The Novel “A Passage to the Other Bank”: A Study in Criminal Criticism

Khalid Hower Al-Shamss

Arabic Language Department / College of Education for Human Sciences/ University of Thi Qar/ Iraq

Abstract

This research deals with the problem of printing “A Passage to the Other Bank” novel which was printed in more than one edition, and also having more than one author, namely “Ahmed Al-Baqiri” and “Aqeel Habash”, where the second author of this novel claims that the first one stole it from him. So, the aim of this research was to investigate who was the real author of “A Passage to the Other Bank” novel, which was printed in 2004 AD.

This investigation had been done according to a critical approach that I called “Criminal Criticism”. I did not find any other research or book related to the printing problem of this novel, so I consider it as a new issue, where I tried to record three demands, the first was a general one about some of the research peculiarities, then a second demand to discuss the concept of “Criminal Criticism”, and a last demand to examine the patterns of investigation and the stolen text which included textual evidences, documentary evidences, and expressive techniques .

Actually, I have reached an important conclusion that “A Passage to the Other Bank” novel was written by “Aqeel Habash” in form of daily diaries in a colloquial style, then it was transformed into a narrative writing by “Ahmed Al-Baqiri”, who naturalized it into a documentary novel.

Keywords: criminal criticism, criminal, novel, Al-Baqiri, Aqeel Habash.

دباجة المقال:

الحمد لله كثير الحمد، والصلاة على نبيه المصطفى، والسلام على آله النبلاء.. لا يعلو شأن البحث إلا بوجود مشكلة حقيقية، تحتاج إلى حل، فقد بانّت مشكلة هذا البحث في تذبذب نسبة رواية ممر إلى الضفة الأخرى، إذ خرجت لنا بأربع طبعات، وضع على الأولى أسم أحمد الباقري، ثم خرجت مرة أخرى في طبعات جديدة وضع عليها أسم عقيل حبش، فهذا أمر يحتاج إلى توثيق النسبية. فصار هدف البحث إثبات الرواية إلى مؤلف منهما، بحسب خطوات علمية، تتجاوز الادعاء، والكلام الشفاهي.

وجاءت فرضية البحث أن أحدهما كتب النصوص، التي تروي أحداث سجن الحلة، وكفاح بعض الشيوعية مع السلطة الحاكمة آنذاك المتمثلة بحكومة طاهر يحيى، وأفرض فرضية ثانوية أن عقيلاً هو الأقرب، بفعل الظروف السياسية، والنضال، الذي عُرف به، فقد صار معروفاً أنه رزح في سجون الحكومات آنذاك، وبناء على ذلك جاءت الخطة البحثية على وفق الآتي:

يسجل المطلب الأول توصيفات أولى، تتضمن عموميات البحث، وهي: بيان طبيعة النص، والتعريف بالرجلين، وضبط الادعاء الذي يتبناه عقيل حبش.

يراهن المطلب الثاني على تبني نقد جنائي، لنا حاجة التعريف به، وبمصطلحاته، وبجذوره، ومراده، وهل يصلح أن نحلل النص الأدبي على وفقه؟

ثم راقبت في المطلب الثالث الأدلة التي تنصر فكرة البحث، وتجسد نسبته إلى مؤلفه، فتم تقسيم هذه الأدلة على ثلاث فقرات، الأولى نصية، وأقصد بها الأبعاد البنيوية في النصين، ومنها: الاستعمال المعجمي، وتكرار المفردات، ونسخ التراكيب النحوية، ونقل النصوص الطويلة. والثانية خارج نصية، وأعني بها شهادات بعض الأدباء، والاستنتاجات التي أتوصل إليها، والثالثة تقنية، ويدخل في تقنية الابتداء، وتقنية الختام، وتقنية علامات الترقيم. ثمة قضايا أدبية أُرغب بشرحها في هذه الديباجة:

- أتبعتم المشهور في تجنيس (ممر إلى الضفة الأخرى)، فوضعت وصف (رواية) في عنوان البحث.
- وقع بيدي ثلاث نسخ من الرواية، الأولى الرواية المطبوعة، ونسبها الأستاذ أحمد الباقري إلى نفسه، والثانية نسخة مكتوبة بخط اليد، استلمتها من الأستاذ عقيل حبش. والنسخة الثالثة المطبوعة في دار نشر حديثاً، رُفِنَ عليها اسم الأستاذ عقيل حبش، بعنوان نشيد الموت، وطُبعت مرة أخرى ضمن كتاب نشيد الحرية.
- بودي أن استعمل طريقة الترميز الكتابي، فأسمي الأولى المسودة، والثانية المبيضة، والمسودة أيضاً يتم تقسيمها على مسودة أم، وأقصد بها المكتوبة بخط اليد، ومسودة فرع، وأقصد بها المطبوعة في كتاب نشيد الحرية، أو في كتاب نشيد الموت.
- تمت المقارنة، والمراقبة الجنائية للنصين على أساس عدد من المعايير، وهي: الأول: معيار البناء اللغوي، ويتضمن الألفاظ، والجمل، والعبارات. والنصوص، وتكرار اللفظ. والثاني: معيار عناصر السرد، ويتضمن: الزمان، والمكان، والشخصيات، والأحداث. والثالث: معيار تقنيات الكتابة، ويتضمن تقنيات البداية، والخواتيم، وعلامات الترقيم.
- أرجو من القارئ الكريم أن يتقبل طول النصوص المنقولة في هذا البحث، فهذا أمر صعب الخلاص منه، كونه توثيقاً، وتحقيقاً، ومقابلة في النصوص، فلا أحسبه خللاً منهجياً.
- بودي أن أوضح آلية العمل في هذا المقال، إذ التقيت بالأستاذ عقيل حبش مرات عدة، واستعملت معه تسجيل الحديث، لأرجعه فيما بعد، واستنتج منه، وأكشفت المتناقض، والمشكوك فيه من حديثه، ومتابعته مع المسودات التي حصلت عليها منه، إذ كانت على ورق أحسب أنه يعود لبداية التسعينيات، أو نهاية الثمانينيات، علماً أنه قال ضاع بعض كبير من هذه المسودات، مع تأكيد بعض الأشخاص على وجودها، فقرأتها، وقرأت الرواية المطبوعة ممر إلى الضفة الأخرى، وقرأت كتاب نشيد الحرية، موازنا بين تلك المحطات؛ لأصل إلى نتيجة دقيقة.
- لم أنتصر لعقيل حبش، كونه شيوعياً، أو مقاوماً، أو رجلاً سياسياً، ولا أنتهز الفرصة لأضع صلة بالباقري، فلم أمل يوماً إلى الشيوعية، ولا لغيرها، بل الذي أريده من القارئ أن يعي أنني متابع للحقيقة، ويثق بخطوتي التي قرأت بها المسودة قراءة دقيقة، أتعبتني، والذي أريد الوعي به، أنني شغوف بالعمل الجدي، الذي لم ينده مشارفه غيري.
- قد نقلت النص من المسودة كما هو دون تغيير، وبأني أحياناً باللغة العامية، وفيه لحن.
- لم أحصل على نصوص أدبية لأحمد الباقري؛ لعدم توافرها، وكذلك لاشتهاره بالترجمة أكثر من اشتهاره بغيرها.

المطلب الأول: توصيفات أولى

بودي أن أضع مدخلا لهذه المحاولة النقدية الجديدة كما أزع، شريطة أن يكون مدخلا موجزاً، يتعرف القارئ عن طريقه بالمعطيات الأولية لفكرة البحث، فمن اللازم أن نعي قيمة رواية (ممر إلى الضفة الأخرى)، والترجمة قليلاً لأدبيين من ذي قار، شاع في أروقة النقد تنازعهما على تأليف هذه الرواية.

-رواية ممر إلى الضفة الأخرى: تتحدث هذه الرواية عن الأحداث، والكفاح المسلح الذي حدث في الستينيات بين الشيوعية، والسلطة آنذاك، وقد مر بهذا الكفاح كاتب الرواية، وأبطالها أيضاً، مما أكسبها أحداثاً متشابكة، مذهلة، تشد القارئ شداً، يجعله يحكم على أهمية النص الروائي التاريخي، بلحاظ انتمائها للسرد الواقعي التاريخي.

قد يصادف الناقد بعض العقبة في تنويع هذه الكتابة السردية، وهذا أمر وارد، بسبب تداخل الأجناس فيما بينها، فلم يتم الحكم على أنها رواية؛ لخلوها من الخيال أولاً، وخاليتها من الحبكة السردية، فكأنها كتابة تاريخية؛ لأنها لم تعط دوراً لشخصيات فاعلة، أقصد الدور السردية، فلا حوار، ولا برمجة للعناصر، مجرد سرد يخص شخصاً واحداً. تم توظيف الرحلة، والمغامرات، والخوف، والجرأة، والشجاعة، وحسن التدبير، وقوة المقاومة، ونصاعة الفكر، وفيها حسن التخطيط، وإتقان القيادة، مما جعلني أقربها من المذكرات، وإبعادها عن الرواية، لكن إصرار بطل السرد على الكفاح، يجعلك مندهشاً بالرواية، وقد يهيم عليك القلق، والخوف عند القراءة، إلا في موضع واحد فهو مضحك للغاية، إذ يوضح معاناة باسل عبد السلام-واحد من شخصيات الرواية-ويعرض مغامراته، فيخوض الصفحات، والمهالك، ففي أحد المشاهد أمسكت به الشرطة، وضربه المعاون بالحذاء على رأسه، ونجح في إقناعهم أنه عابر سبيل إلا أن أحد الشرطة همس في أذن المعاون: ((سيدي هذا باسل عبد السلام مصطفى أنا أعرفه)) [1:ص132]، فيبدو أنه القدر الملعون الذي يولد فيك الضحك.

حقاً أنها مذهشة بأحداثها، لكنها واقعية، سهلة اللغة إذ صحت التعبير، خالية من المجاز، يغلب عليها طابع التكرار، وعدم الإحالة، والأمثلة كثيرة على كلامي، ((واصلنا السير، فوصلنا أرضاً مكشوفة بعد مسيرة ليلة كاملة، وعند طلوع الفجر اختفينا في جري نهر جاف، كان رفاقنا عطاشاً، فخرج² أحد رفاقنا³ للبحث عن الماء، فلم يجد قطرة ماء⁴، ولم يستطع رفاقنا⁵ مواصلة السير؛ لعطشهم الشديد...)) [1:ص145].

ويمكن أن يتم تصنيفها بأنها مذكرات، أو يوميات موضوعها واحد، مع أن السرد المذكراتي لا يثبت على وتر واحد، وموضوع واحد، ولكن التمسح بذلك، والنظر إليها مذكرات، ينفعنا في تأكيد نسبتها، وتعارضها مع وضع الباقري عتبة لها بعبارة: رواية تسجيلية.

-الشبهة حولها: خرجت رواية ممر إلى الضفة الأخرى إلى القراء بعد زوال النظام البعثي، وجاء تأخيرها بسبب الضغط السلطوي، وحساسية موضوعها، كونها تمس السلطة في جوانب كثيرة، وقد بدا في هذه الوهلة أن مؤلفها أحمد الباقري، وطبعت طبعتها الأولى في الكويت، سنة 2004م، في دار قرطاس للنشر.

بعد حين ادعى الشيوعي عقيل حبش أن هذه روايته، وأن أحمد الباقري قد نسبها إلى نفسه، وأخذ يعزز هذا الادعاء بملاحظ عدة، منها امتلاكه مسودات الرواية، المكتوبة بخط اليد، ذات الأسلوب الركيك، فضلاً عن كونه قد روى لي ذات يوم أنه سلم المسودات هذه إلى المهندس علي الكنان، ليسجل منها نصاً أدبياً، ولكنه لم يفلح، وقد اتصلت أنا الدكتور خالد حوير بالمهندس الكنان، وأكد لي أنه أرجع المسودات إلى حبش، وبعدها كلمني حبش أنه سلم المسودات إلى الأديب القاص محمد الكاظم في سني التسعينيات⁶، قبل أن تخرج إلى النور، وطباعتها بحوالي 15 سنة، وقد تأكد لي ذلك. وقد ادعى عقيل حبش أنه سلمها للروائي محسن الخفاجي في تسعينيات القرن المنصرم، ودون بعضاً منها، ولكنه لم يستمر لظروف تتعلق بالخفاجي، ثم حينما أخذت أتحرى عن الرواية، وصادها، وبعدها، وحقيقتها، وجدت لغطاً حول نسبتها، ووجدت حديثاً في بعض مواقع التواصل الاجتماعي، وبعض الأماكن الثقافية، ووجدت خشية، وتردداً في خوض حديث يخصها، لمكانة الباقري الأدبية، وكون الرجل قد رحل إلى جوار الباري، فقد بلى الموضوع، وصار قديماً.

-من الباقري وحبش؟

يلتقي الرجلان في متشابهات عدة، منها ميلادهما، فقد ولد الأول 1941، بينما ولد الثاني 1942م وقد يشتركان في نشأتها، إذ عاشا في الناصرية كثيراً من سني عمرهما، وأصبحا عضوي اتحاد الأدباء والكتاب في العراق، تخصص الأول في فن الرسم سنة 1962-1963م. وذاع صيته في الوسط الثقافي في العراق، واشتهر في الناصرية شاعراً، ومترجماً، وقاصاً، وناقداً، وكاتب نص مسرحي، نشر بعض القصص القصيرة، ومنها قصة (اللسان) في سنة 1962

1 الصواب عطاشي.

2 لم توجد علامات الترقيم على مساحة طويلة من الرواية.

3 كرر لفظة رفاقنا، والصواب أحدهم.

4 كرر لفظة ماء والسياق يفسرها، إذ ينبغي أن يقال ولم يجد قطرة.

5 أيضاً كرر رفاقنا، ولا داعي لها إذ السياق يفسرها.

6 مقابلة شخصية مع الأستاذ عقيل حبش، في شارع الثقافة في الناصرية، الجمعة يوم 9/6/2023م.

في مجلة الآداب اللبنانية، ثم نشرت له قصيدة نثر بعنوان (نداءات) سنة 1967م في مجلة الكلمة النجفية، ونشر كتابا مترجما عن الشعر الفرنسي، عنوانه: رصيف سوق الأزهار، سنة 1971م. وقد كان الثاني شيوعيا عراقيا، ناضل بقوة مع الحزب الشيوعي، وأودع السجن لمدة طويلة، ولم يكن يشبه بتحصيله الدراسي للأول، ولم يكن لديه نشاط ثقافي، وعلمي، كما ورد عند الباقرى.

-**ادعاءاته:** لم يكن عقىل حبش بالخطاب الشفوي، في المحافل الثقافية، ومواقع التواصل الاجتماعي، والأوساط الثقافية حول ملكيته لرواية ممر إلى الضفة الأخرى، بل أعلن عن ملكية ذلك بأن نشر مادة الرواية في أكثر من كتاب، ومنها كتاب الطريق إلى الحرية الذي طبعه في دار الملاك للمنشورات والأدب والنشر. وجاءت المادة ضمن كتاب: تشيد الموت شهادة حية من لهيب المعركة، المطبوع في دار وراقون في البصرة، سنة 2018م، ثم طبعت في كتاب آخر بعنوان: تشيد الحرية، وتم تجنيسها على أنها سيرة ذاتية، طبعت في شركة الرواد المزهرة في بغداد سنة 2022م. ويحتفظ بمسودات قديمة يعود تدوينها إلى ستينيات القرن الماضي، بخط يده، بقيت بحوزتي لمدة طويلة، حتى إنجاز هذا البحث.

وما يزيد الأمر تعقيدا أن عقيلًا في هذه المدة التي درّنت بها البحث، وبعد لقائي به، كبير السن، طاعن، لا يقوى على ذاكرته بصمود، وقد أخذ منه المرض كثيرًا، إلا أنه لم يفقد صوابه، وذاكرته، فأعطاني ذلك حافزًا آخر على التأمي، ولاسيما عدم وجود الباقرى، ومحسن الخفاجي على قيد الحياة؛ ليردان على عقيل حبش فيما ادعاه.

المطلب الثاني: توضيح مفهوم النقد الجنائي

حضور المنحى الجنائي: لا أريد أن أطيل الحديث في إثبات أهمية المجال الجنائي في الحياة، فهو حاجة ماسة في حياة الإنسان، وقيمة مثلى في تنظيم حياته، إذ يمثل الجانب الرقابي على الانحراف عن الجادة، لذا نجد مفهومًا قرأنا، يعول عليه، وبعد ذلك صار مفهومًا فقهيًا، ثم مفهومًا اجتماعيًا؛ لأنه يوظف في جوانب الخصومة، ويعتمد ذلك الجانب الجنائي على اللغة، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى ((إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب)) [2، ص21-23]. وقد أضى الجانب الجنائي من مختصات العمل القضائي، على أساس المتابعة، والتثبت، والاثم، والتفنيد، وإقامة الحجج، وتطبيق القوانين، وقراءة الخطاب المقدم من المدعي والمدعى عليه، وإصدار الحكم، وتطبيق العدالة وعدم القبول بالجرائم الإنسانية من القاضي أو المدعي العام، ويمكن أن تنتوع الجريمة، فتكون قتلا، وسببا، وسرقة للحق، واعتداء على جسد، أو على كرامة، وقد تكون سرقة لجهد علمي، وحرف، وكلم، فرأيت من باب التخصص، والحاجة الملحة أن نعزل جريمة السرقة العلمية عن السرقات الأخرى، ويختص بجريمة السرقات العلمية رجال الأدب، واللغة دونما رجال القضاء؛ لعدم تخصص أهل القضاء بالخطاب العلمي الأدبي واللساني، فأقترح دراسة النقد الجنائي، ومن يقوم به يسمى الناقد الأدبي الجنائي، مع إمكانية التفريق بين الهويتين الجنائية العامة، والجنائية النقدية، التي تختص بالسرقات العلمية حصرا، على الرغم وجود مواد قانونية تخصها في محاكم النشر، إلا أن الذي يحدث في أحيان كثيرة، أن لا يتابع القضاء بعض المسروقات العلمية، لعدم وجود المدعي مرة، ولخشية اللجوء إلى القضاء مرة أخرى، لحراجه الموضوع، ولتسامي بعض المؤلفين، فضلا عن سمة مهمة للنقد الجنائي لا يحده وقت، ولا يوقفه زمن، على العكس من المحاكم، ودور العدالة، إذ يسقط حقه أحيانا بعد مضي ثلاثة أشهر، فهذه ضرورة، وسبب على الاعتداد بالنقد الجنائي كما أرى.

مفهوم النقد الجنائي: تنتشعب فكرة الجنائية على العلوم كافة في ظل تصاعد وتيرة العير منهجي، والتداخل العلمي، وتلاشي الاستقلالية في التفكير العلمي، وقد أضفت الجنائية فيضها على علوم اللغة، فصار عندنا علم الصوت الجنائي، وعلم اللغة الجنائي، والأسلوبية الجنائية، وهي تقرب ربما من النقد الجنائي، الذي أعني به تحقيق العدالة في إرجاع المؤلفات إلى أصحابها، عبر التحليل المنهجي للوثائق المنطوقة، والمكتوبة، تحليلا لغويا، على أساس المفردات، والجمل، والأسلوب، أو باتباع الطريقة الإحصائية التي يسميها جون أولسون (المدخل الإحصائية الأولية) [2: ص10]، أو تحليلا غير لغوي، على أساس المعطيات العامة، من قبيل الشهود، والتوثيق الفيديوي، أو الصحفي، أو علامات الإخراج، والترقيم، لتتم مراقبة الانتحال، وإحقاق الحق، في سياق انتشار السرقات العلمية، وسهولة اللصوصية بفعل التقنيات التكنولوجية الحديثة.

وقد تتكون هوية النقد الجنائي عبر مراجعة ذاتية من ناقد، أسميه الناقد الجنائي، بعيدا عن المرافعات العلنية، وإنما مرافعة شخصية يقوم بها الناقد بعد جمع الأدلة، والوثائق، وتقديمها ضمن مواد بحثه، على أساس الموضوعية، والأمانة العلمية، وسوق الأدلة المقنعة في إصدار الحكم، مع توضيح الفرق بين النقد الجنائي والأسلوبية الجنائية، أن

الثانية تختص بتحليل أسلوب نصوص الجريمة بصورة عامة، كأن يدخل فيها نصوص التهديد، أو نصوص الشتمات التي يتركها القاتل بعد تنفيذ عملية القتل، أو نصوص الفدية، وغير ذلك من دلائل الجريمة المكتوبة. وقد يضع بعض الباحثين معنى الأسلوبية الجنائية، من دون أن يلتفت إلى النقد الجنائي، ويعيه، ففهم من تعريفهم لها أنهم يوازنون بينهما، والصواب ما أراه، إذ يوجد فرق بينهما كما ذكرت، فيقال في تعريفها: ((تعنى الأسلوبية الجنائية بتحليل الوثائق اللغوية المكتوبة والمنطوقة، بقصد التعرف على مظاهر الانتحال، والسراقات النصية، النصية. حيث يتم تحديد المتكلم أو المؤلف الحقيقي عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها:

- 1- قياس كثافة المعجم في الوثيقة اللغوية؛ للتعرف على أكثر الكلمات، والتعبير شيوعاً لدى المؤلف.
- 2- طريقة استخدام علامات الترقيم، طريقة تركيب الجملة، أنماط النحو المستخدمة، دقة الإملاء... إلخ.
- 3- تتبع الخواص الأسلوبية المميزة للوثيقة قيد التحليل، ومقارنتها بالسمات الأسلوبية للمؤلف في كتاباته الأخرى، لتحديد مدى تشابه بين الاثنين...)) [3:ص56].

ويمكن دفع التوازي، والتساوق بينهما عبر عدد من النقاط، وأولها عمومية المفهوم في الأسلوبية الجنائية، وخصوصيته في النقد الجنائي، الذي يشتغل على السراقات الفكرية حصراً، وقد لا يتوافر هذا على الأسلوبية الجنائية؛ كونها تحلل أسلوب القاتل أحياناً، أو أسلوب السارق للمال، أو تحقق في رسائل التهديد، والانتحار، والابتزاز، والإرهاب، والإيميلات، ورسائل الهواتف الذكية، وقد تشتغل أحياناً على السراقات الفكرية. وثاني الفروق مجال التوظيف فنك في دور القضاء، وهذه في دور العلم، من الجامعات، والمعاهد، والحوزات، وكذلك في الأدوات، ووسائل التحقيق، فقد لا تستعمل الأسلوبية الجنائية ظروفاً أخرى في التحليل، بل تعتمد النص لا غير، ويمكن أن أفتح المساحة على غير اللغوي في النقد الجنائي؛ لكي يتم الاشتغال على نسبة النص إلى مؤلفه، وبيان سمة الانتحال في النصوص الأدبية الشعرية والنثرية، لنكون أمام علم جديد، منتم مرة إلى اللسانيات الجنائية، ومستقل مرة أخرى بنفسه علماً في النقد الأدبي.

تشير خصائص النقد الجنائي، وسماته، وحدوده، ومكوناته إلى أنه ممارسة بينية، متعددة الهويات، يجمع مواد من تداخل عدد من العلوم، فقد يتشكل عبر مساحات بينية، تتجاوز الاثنين، فتتناهد علوم اللغة مع علم النقد الأدبي ومع علم القانون في الإطار الكلي له، فضلاً عن علم تحقيق النصوص، ليتم إخراج تفصيلات، يُحاكم في ضوءها النص الأدبي من جهة زمن تأليفه، ونسبته إلى مؤلفه. فيأخذ من علم اللغة البعد البنوي، والوظيفي ربما، والتطبيقي، ويأخذ من علم النقد الأدبي العام ما يحتاجه من جوانب جمالية، وتحليلية، وفنية، وموضوعية، ثم يأخذ من القانون جانب جمع الأدلة، وجانب التحقيق، وجانب الاستنباط، وجانب الشهود، وجانب الوثائق، ثم يأخذ من علم تحقيق النصوص نوع الخط، وعلامات الترقيم، وزمن تأليف النص، وثقافة العصر، وطرائق نسبة المخطوط.

يأتي كل ذلك في نسق العموم، والانفتاح على كل بوصلة تنفع الحالة المدروسة، بحسب اجتهاد المحقق النقدي، أو الناقد الجنائي المشتغل في حيز النص الأدبي المشكوك فيه أو المتنازع عليه، فيكون الاجتهاد أسماً مهماً عند هذا الناقد، بحيث لا يفترق اجتهاده عن عنصر الملاحظة، وخصوصية المعطيات في أي نص، بمعنى تتشكل هوية النقد الجنائي على أساس عدم الثبات في الأدوات، فقد يفيد ناقد جنائي من المعجم في نص، ويفيد من السياق في نص آخر مع إمكانية عدم فرض الجمع بينهما، وهكذا.

جذور النقد الجنائي: توجد أوليات لهذه الممارسة النقدية الجنائية عند العرب، تتمثل في تحقيق نسبة المخطوط، ومعالجة المؤلف المجهول، وهذا الأمر وارد لديهم، وامتد إلى المحدثين أيضاً، فقد سعى أصحاب التراجم جهودهم الكبرى، ووضعوا عدداً من الخطوات التي يتم التأكد بها من نسبة الكتاب، وكذا عمل المحدثون، فقد برع هلال ناجي رحمه الله، وغيره في ذلك.

وربما وجد النقد الجنائي بمفهومه العام في علم الجرح والتعديل، مع أنه تم الاكتفاء بالتنويه، دون التفصيل في ضوابط المراجعة النقدية بوصفها علماً بينياً، بل أفادوا من جهة التطبيق على الحديث النبوي الشريف. وكذلك وجود نزعة من النقد الجنائي، وردت في علم تحقيق المخطوطات، الذي بكر العرب في إيجاده، بغية نسبة المخطوطات إلى أصحابها، فأشاعوا علم تحقيق النصوص، وأدخلوا بعض الدراسات التي وثقت نسبة المخطوط الشعرية إلى أصحابها، ومنها الدراسة الحديثة التي قام بها الدكتور سعد مصلوح سنة 1982م في بحثه الموسوم: دراسة أسلوبية إحصائية في الثابت والمنسوب من شعر شوقي، المنشورة في مجلة فصول المصرية، ولا بد من التوضيح ثمة فرق بين هذا اللون من نسبة المخطوط والنقد الجنائي، أن التوثيق يعتني بنسخة واحدة أو نسخ متعددة، ويهتم بنسبتها إلى مؤلف واحد، شُكَّ في نسبتها إليه، بينما النقد الجنائي يحقق، ويجمع الأدلة في فض التنازع على كتابين مطبوعين، نسبهما لشخصان إليهما.

وقد التزم الناقد الدكتور أحمد الزبيدي مصطلح (الناقد الجنائي)، واستعمله في سنة 2021 ميلادية في مقال له بعنوان: الناقد الجنائي، وسجل مفهوما عاما له، يرى فيه أن حركة النقد، والناقد الجنائي تتم على وفق أسس الانفلات من ربة الجمالي نحو ربة التحقيق في تعبيرات النص، وهذا يتحقق في دراسة تناصات الأدب، فيتخذ الناقد شكل المحقق الجنائي الذي يقوم بخطوات كاشفة عن المدعي والمدعى عليه [4: بتاريخ 2021/6/30]. أفهم من مقال الدكتور الزبيدي أنه أطره في بوتقة التناصات تحديدا، بل أطره في الاشتغال على نصين، أولهما سابق، وثانيهما لاحق، وقد يقتبس اللاحق بعضا من السابق، وهذا معمول به، وانقسم النقاد فيه بين مؤيد، ورافض، ولكنهم لن ينقسموا على سرقة نص بأكمله من مؤلف، بل يجب أن نشدذ الهمم الجنائية لإعادة الحق لأهله.

المطلب الثالث: تحقيق في نسبة رواية ممر إلى الضفة الأخرى.

يمكن أن أقسم أدلة الإثبات على ثلاثة أقسام: الأول أدلة نصية، تعتمد على البناء النصي للرواية. وتتوزع على المنحى البنيوي، والسردي. والثاني أدلة توثيقية. والثالث أدلة تقنية وإخراجية. الأول: أدلة نصية: وتكون بنيوية، وسردية.

ويمكن معالجة المنحى البنيوي في النصين على أساس المقابلة بينهما، في جوانب عدة، ولكنني سأقتصر على النمذجة، وتعميم النتائج، وقد وجدت البعد البنيوي على أساس المفردة، والتركيب، والنص. شرع النصان في الاستعمال المعجمي لمفردة (مراسيم)، حاملة المعنى نفسه، وحاملة الصيغة الصرفية نفسها، بعيدا عن تغييرها، والتحكم بها، فجاء في ممر إلى الضفة الأخرى: ((وصلنا سجن الرمادي ودخلنا وقمنا بالمراسيم الخاصة بتوزيع الملابس وكتابة الاسم والعنوان ثم دخلنا قسم الملحق)) [1:ص185]. وبقي هذا الاستعمال نفسه في المسودة الأم، (لقد وصلنا سجن الرمادي المركزي لقد قلت لرفاقي لقد وصلنا الى اتعس خلق الله...دخلنا سجن الرمادي وبعد ان انتهت المراسيم الخاصة من توزيع الملابس الى كتابة الاسم والعنوان)[5:ص36].

ووجدت تماثلا في الاستعمال التركيبي من الجهة النحوية، إذ وردت الجملة الفعلية بزمن الماضي، وفيها فضلة التمييز، أو الحال، وباستعمال التوازي في الجملة في الفعلية، (لازمت- نمنا)، بفاعل مختلف في الأولى مفرد، وفي الثانية جمع، وجاء هذا في الفصل الحادي عشر من الرواية المطبوعة، لحظة دخول البطل إلى سجن الرمادي إذ يقول: ((ولم يلبس الموجودون سوى سراويل طويلة، لازمت الباب كي يتسنى لي التنفس ونمنا وقوفا)) [1:ص185]. استُمد هذا التركيب من النسخة المسودة الأم، في سياق الشكوى من زحمة سجن الرمادي، وسخونة الجو، وضيق المكان، (وكل الموجودين لم يرتدوا غير السراويل الطويلة لقد لازمت الباب حتى يتسنى لي التنفس لقد نمنا وقوفا)[5:ص37-38].

وتجدر الإشارة في حدود الإطلاع، والموازنة، والتمحيص استنساخ الجملة الفعلية بحذافيرها، تنظيمها، وتكرار للألفاظ، فقد اعتمد على استعمال الجملة الفعلية، المستتر فاعلها، المذكور فيها الفعل المتعدي، والمذكور فيها المفعول به، وهو كثير، ومثاله جملة (يضع نظارة سوداء)، التي جاءت في مشهد حديثه عن الجلادين، والسجانين في سجون العاصمة بغداد، بعد أن جيء بهم من سجن الرمادي، فيصف ذلك الجلاد، المنتقم من الرجال المناوئين للسلطة ((كان طويل القامة يضع نظارة سوداء على عينيه)) [1:ص186].

لا يقتصر الأمر على الاستعمال المعجمي، والصرفي، والجملي، بل وصل إلى استدعاء الأساليب، واقتباسها، بالصياغة، والألفاظ، ومن ذلك استعمال أسلوب الخبر، (ذلك هو قصر النهاية)، و(قصر الاميرات)، وأسلوب المبني للمجهول في نص واحد، بل كرر ذلك البناء للمجهول في الفعلين: نودي، أنزلنا، ((في اليوم الثاني نودي علينا وركبنا سيارة سارت بنا الى جهة مجهولة. أنزلنا من السيارة أمام بناية مترامية الأطراف تحيط بها أشجار كثيفة وحماية مشددة، كان ذلك هو قصر النهاية، وهذا القسم يدعى قصر الأميرات)) [1:ص186].

وتتبع هذه التراكيب، فوجدتها في المسودة كما هي، مخبرا، وبانيا للمجهول: (عند اليوم الثاني نودي علينا وخرجنا الى حيث لا ندري اركبونا السيارة وسارت بنا في شوارع بغداد.. انزلنا من السيارة ونحن امام بناية مترامية الأطراف تحف بها الاشجار الكثيفة وحماية مشددة انه قصر النهاية وانى هذا القسم منه يسمى قصر الاميرات)[5:ص38].

وكان الخطاب الروائي في النصين قائما على بناء الحوار داخلهما، باستعمال الفعل قال، ومشتقاته، بتتبع الجمل، والمضامين نفسها في مقولات القول، والأمثلة وافرة، أكتفي بمثال واحد، ليقاس غيره عليه. فقد وظف الحوار في مشهد السجن في بغداد بعد انتقالهم من الرمادي إلى بغداد، في قصر الأميرات، بعد اصطفاقهم، دخل عليهم رجل

طويل القامة، ينادونه بالأستاذ: ((سأل الأستاذ أحد رجال الحرس: من هؤلاء؟ أجاب الحارس: استاذ هؤلاء جماعة الكفاح المسلح. قال: نادوا على الفرقة لحمل امتعتهم الى القاعة. قال لي الاستاذ: ما اسمك؟ قلت له: باسل عبد السلام مصطفى. قال: أهلا بك يا باسل. أنت من الناصرية، الست كذلك؟ قلت: نعم.. أنا من الناصرية. قال لأحد الحراس: أت بظاهر يحيى ليحمل أمتعة باسل إلى القاعة.)) [1ص:186].

وقد حضر توظيف الخارج نصي في النسخة المبيضة من دون وعي، وتبين لأدلجة الكاتب، فطغت على الرواية تكرارات لفظية، ومعان، وعبارات، أمليت في المسودة الأم بناء على التوجه اليساري لعقيل حبش، بل التوجه المفوض، والذي أدخله في أبراج المعارك، وخطط الكفاح، فجاء التكرار في النص لمفردات دالة على الانتماء الحزبي ومنها: الرفاق، الرفيق، القيادة المركزية (التي استبدلت بالقيادة الأساسية في النسخة المبيضة)، ومنها تكرار عبارة (الكفاح المسلح) بغزارة [1ص:187].

لم يكن التقليد الكتابي، والإخراج السردي معتمدا على نقل الجمل، والألفاظ فقط، بل وصل الحال إلى نسخ النصوص بأكملها دونما تغيير، وجاءت بعض المشاهد السردية متطابقة تماما، والتمثيل بمثال واحد يكفي للقياس عليه في العملين، فقد برز المشهد السردي الخاص برقص الفرقة الموسيقية، التي كونتها السلطة الحاكمة في السجن، من رئيس الوزراء السابق طاهر يحيى، والوزراء، والقيادات العليا في الدولة العراقية، وكانت أدوات الرقص هي أواني المطبخ، وطريقة الرقص هي ضرب بعضهم بعضا، فجاء المشهد مقتربا من العجائبية في النصين، وبلغت فصيحة في المبيضة: ((أين الفرقة الموسيقية؟ أخرجوا وأقيموا حفلة استقبال لجماعة الكفاح المسلح.. إنهم ضيوف عندكم هذا اليوم... كانت الفرقة الموسيقية تتكون من وزراء سابقين في الحكومة ودبلوماسيين في فترة طاهر يحيى، فكان أحدهم يحمل مكنسة والأخر يحمل ماعونا والأخر يحمل صفيحة القمامة وأخر يحمل فردة نعال وأخر يحمل فردة حذاء...)) [1ص:188].

وبالإجمال فقد جاء النص في المسودة الأم ببعض المفردات الدارجة، وبأسلوب ركيك، (وين الفرقة الموسيقية اطلعوا سوو حفلة استقبال الى جماعة الكفاح المسلح اليوم عدكم خطر.....) [5ص:40]. صار التغيير الطفيف، وتعديل الصياغة تقنية كتابية في المبيضة، من أولها إلى آخرها، ولم تنج رسالة مظفر النواب إلى عقيل حبش من هذا التغيير أيضا، بل وصل الأمر إلى تغيير أسم مرسلها من مظفر النواب إلى (منذر حمدي)، وجاء والتعديل، والتبديل، بغية إخراجها بالصورة السليمة، وتلافي الأخطاء، وانقح بمقطع صغير من الرسالة أثبت فيه ذلك التغيير، الذي جرى في تقديم وتأخير المفردات: ((عزيزي باسل تحية طيبة وبعد... في الليل المحاصر الرتيب، ياما حكيك لك، وياما فحمت أحرانك، كما فهمت صمتك، كان يستنزف عرقك العمل الدؤوب المرهق....)) [1ص:104].

وقد وزع عقيل حبش الأوصاف بطريقة مختلفة عن المبيضة، فقد وصف العمل بالمرهق أولا ثم الدؤوب ثانيا على عكس النص، (كان يستنزف عرقك العمل المرهق الدؤوب) [5ص:59]. وكان من صور التلاقي بينهما اعتمادهما البناء السردى المتمائل، على وفق عامل التوصيف، والقص، وحضور العناصر السردية، إذ لم يبتعد النصاب عن سرد الأحداث التي مرت بها الشخصية الرئيسية، التي جمعت صفتي الكتابة والسرد في آن واحد، أي عدم وجود عزل بين الروائي والروائي العليم، فأسهب في قص الأحداث بكث، وطول يسعى لاستيعاب العنصر الذاتي، ومراجعة الذاكرة حول أحداث سجن الحلة، وأحداث القتال في الأهوار بين الشيوعيين والسلطة، فضلا عن معاناة الشخصية الرئيسية في سجون الحكومات. ما انفك النص المطبوع إلا وهو يستنسخ المكان السردى، وسرد المكان دونما تغيير، وتلاعب؛ كونه الهيكل الرئيس في التوثيق، والتوصيف، وقد يكون تجاوزه، وتغييره مسخا لواقعية الرواية، ومسحا لنزعتها التسجيلية، فجاء المكان مكررا بنوعيه المغلق نحو البيت، والغرفة، والمحكمة، والصيدلية، والسجن المحدد، سجن الديوانية، وسجن الرمادي، وسجن الناصرية، وسجن بغداد، وسجن الحلة، وسجن العمارة، ثم المكان المفتوح نحو أهوار الجبايش، وشارع عكده الهوى [1ص:27 و: 30، و: 48].

وقد سعى كاتب النسخة المبيضة إلى التلاعب بالشخصيات، وتغيير أسمائها، وقد يثير محور الإخفاء، والتبديل، والتغيير للشخصيات جدلا، واستفسارا حول السبب، فسعى إلى تغيير بعض الشخصيات، ولا سيما شخصية النص الرئيسية، وهي شخصية الروائي نفسها، أو شخصية مدون المذكرات نفسها، عقيل حبش، الذي سماه الباقري (باسل عبد السلام مصطفى)، بل تم تغيير بعض الشخصيات الثانوية أيضا، فلم تسلم شخصية مظفر النواب من التغيير، إذ وردت قليلا في بدايات الرواية، ولا سيما في سجن الحلة، وفي ذيل رسالته إلى عقيل حبش في معارك الأهوار،

وسماها منذر حمدي، في حين لم يقو الباقرى على تغيير أسماء بعض الشخصيات، ومنها شخصية رئيس الوزراء العراقي السابق طاهر يحيى، وشخصية إبراهيم فيصل الأنصاري [1:ص186، و: 188]. ولم تبقى القيمة الزمانية ثابتة، بوصفها عنصراً سردياً في ممر إلى الضفة الأخرى، فقد أجري عليها إبعاد، وإخفاء، مع العلم أن المذكرات التي كتبها حبش دارت أحداثها في بداية الستينيات لحظة اصطدام الشيوعيين بالسلطة الحاكمة من الرجعيين، والاقطاعيين، وحاول تدوين التواريخ في أثناء المسودة، في حين جاءت المبيضة خالية من التواريخ تقريباً، إسهاماً منها في تغييب المؤلف، فلم يصرح بتاريخ المحاكمة العرفية العلنية، ((بعد ذلك أعلن رئيس المحكمة العرفية الحكم بصوت واضح وعال: حكمت المحكمة العرفية المنعقد بتاريخ..... بإطلاق سرح المتهم ماجد عبد الستار حسن...)) [1:ص11].

وقد ورد تاريخ المجلس العرفي في يوم 15 / 9 / 1964، وتمت محاكمة المسجونين آنذاك [6:ص13]. بعث عنصر الزمن في نصي ممر إلى الضفة الأخرى طابع التشويق، وطابع الدهشة، إذ يحفز زمنها، ومدى تاريخيتها على معرفة الأحداث التي دارت بين المقاومين الشيوعيين، والسلطة البعثية، بل أثر ذلك الزمن تأثيراً كبيراً على تتابع أحداثها، وتاليها، فأفاد الروائي من تقنية الاسترجاع، استرجاع يكاد يكون مهيمناً من بداية الرواية إلى آخرها، ولم يرد ربما إلا قليلاً الزمن بتقنية الاستباق، لسببين، الأول كونها تقترب من كتابة المذكرات، وهذا يدخلها في حيز الكتابة التاريخية، أكثر من الكتابة الأدبية، والآخر إفراطها في سمة الواقعية، ومفارتها للخيال بدرجة عالية، بل إن التدوين اليدوي من عقيل حبش يجعلك أن تحكم على عدم أدبيتها، وهذا الذي يدفع أحمد الباقرى إلى إعادتها بأسلوب أدبي، فصار شغله الشاغل الإخراج الفني على وجه مقبول، دونما إعادة إعدادات الرواية بحسب التقنيات السردية، ومنها بقاء زمنها الاسترجاعي، وزمنها الحقيقي، بعيداً عن التشويه لأنه اعتنى كثيراً بالنظر إليها وثيقة سياسية، وتاريخية، بل قال عنها تسجيلية، وهذا هو الاعتراف الأخطر في رواية ممر إلى الضفة الأخرى، لأنه ترك عبثاً مهمة في غلاف الرواية، وهي عبارة (رواية تسجيلية). فأقول إن الزمن لم ينل عناية وافرة في النصين المسودة والمبيضة، بل بقي منظوراً إليه نظرة ثانية وربما ثالثة أو أكثر، بل اكتفياً بزمن الحدث، وحاول عقيل حبش إظهاره، لأنه معني بتدوين سيرته، بينما على العكس في المبيضة صار إخفاؤه منقذاً، ومورياً عن هوية الكاتب، فتخلّى عن الاعتبارات الزمنية الشكلية، واكتفى بالاعتبارات الداخلية للزمن التي تشكلت مع الحدث، بل مال النصان بتطابق تام نحو الزمن الماضي، ولم يرتبط عملهما بالزمن الحاضر أو الزمن الاستباقي، فلم يتحطم الزمن عندهما، بل حافظا عليه بوتيرة، ونسق واحد، يتمثل بالزمن الوصفي لحياة الأهوار، وحياة البعثيين، والمقاومين، من جهة ملابسهم، آثامهم، أسلحتهم، أكلهم، لبترا للقارئ المقارنة بين الزمن الحاضر، والزمن الماضي الذي شكل أحداث الرواية. وقد وجدت أن النسخة المبيضة تحاول إخفاء العلاقة بين الزمن والفكر، أو الزمن والثقافة التي شكلت نص المذكرات عند عقيل حبش، تلك الثقافة التي صاغت شكل الحدث، واعتنت بالمكان، وتداخلت معه، ليتم لصاحب المبيضة أن يشطي الأدلجة التي سمحت بصياغة الحدث، واستيعاب الزمن، وكتابة النص، فلم يرد الباقرى أن يذكر الشيوعية في الرواية، فاضطر إلى حذف التواريخ كما أسرت، واضطر إلى تغيير بعض المفردات، من قبيل (القيادة المركزية)، وجعلها (القيادة الأساسية)، ليدفع الربط الحقيقي من لدن القارئ بين بعض السيرة، وصناعة النص، بل عمد إلى حذف كلمة (الشيوعية)، وما يدل عليها، وهذا نص يدل على ذلك: ((لقد طلبت من الجندي إحضار ورقة وقلم لغرض كتابة رسالة إلى أهلي، وأن أكتب كلمتي الأخيرة على حائط الغرفة، وفعلاً ما عليه إلا إحضار القلم والورقة فكتبت إلى الوالدة العزيزة رسالتي الأخيرة وكتبت على الحائط بعد أن مسحته جيداً حتى تكون الكتابة بادية للعيان، وكانت كلمتي كما يلي: لي الشرف أن يحدد لي الجبناء الفاسدين الزمان والمكان الذي أموت فيه دفاعاً عن حقوق الطبقة العاملة وطلبتها الحزب الشيوعي العراقي القيادة المركزية) [5:ص12].

فجاء في ممر إلى الضفة الأخرى النص الاتي: ((لي الشرف أن يحدد لي الجبناء الظالمون الزمان والمكان الذي أموت فيه دفاعاً عن حقوق الشعب، وحق أهل الطبقات الكادحة وطلبتها العمالية والفلاحية)) [1:ص165]. فلم يكن إخفاء الزمن تاماً؛ لأن التلاعب بالصياغة لا يكفي لتلك التورية، التي يبرز الحدث فيها من مضمرات التعبير، إذ يشير السياق الثقافي، والتاريخي إلى وجود شعارات شيوعية تختص بشريحة العمال، وبطبقة الفلاحين، ونصرة الطبقات الكادحة.

لم يستطع الباقرى في مبيضته أن يغير من هيمنة الحدث المركزي، بل توافدت سلسلة الأفعال، والوقائع، مكوّنة خطأ عاماً عن نضال الشيوعيين مع السلطة الحاكمة، فكان الفعل السردى دائراً حول كفاح عقيل حبش مع السلطة، وكيفية تعامله مع السجون، فضلاً عن حادثة الحفر للنفق لحظة الهروب من سجن الحلة، ثم رواية الحدث المركزي الآخر المتمثل بتظاهرة الشيوعيين، ومقاتلتهم ألام السلطة في أهوار الجبايش، فلم يتزعزع التشكيل النصي في

النسختين، بل جاء ثابتاً، متماسكاً بلغة متقاربة كما أسلفت في المحور البنيوي، وقد جاء الترتيب في الأحداث المركزية، والفرعية متوازياً، متناوباً، متداخلاً، لينضم عملهما إلى النصاعة السردية التي تميز العمل السردية، وتجعله قريباً من ذهن المتلقي [7:ص121].

تحصل الحدث السردية عند عقيل حبش على أساس رص الجمل الدالة على الموضوعات التي تناولها، وعلى وفق رص النصوص الطويلة، التي جاءت مكررة، ومنقولة بالذات، والعين في النسخة المبيضة، متعلقة مع الشخصيات نفسها، والأمكنة نفسها، فتحقق التتابع النسقي فيهما بصورة رتيبة، ومتساوية، ومتنامية غير مختلفة، بصورة الخبر عن الماضي الخاص بأحداث سنة 1964 إلى سنة 1968م.

الثاني: أدلة توثيقية:

مفادها الخارج نصي، تعتمد على الشهادات، التي يؤكدتها شخصيات، وأدباء وكذلك أرتكز فيها على الظروف المرافقة للنصين، ولاسيما تدعيم ما أذهب إليه عن طريق أدلة يضعها أدباء، وكثّاب بشأن الرواية. ثمة همس في الأوساط الأدبية حول مؤلف رواية ممر إلى الضفة الأخرى التي طبعها الباقري، وادعاء واضح من الكاتب عقيل حبش، أحد رجالات الشيوعية المخضرمين، والرجل المقرب من الراحل مظفر النواب. جاءت بعض الخطوات التحقيقية على وفق الآتي: التجربة الصادقة التي يستشفها القارئ، والروح الواقعية في السرد، واعتماد الشخصية البطلة الواحدة، التي عاشت قلب الأحداث المثيرة، المتشابهة، فضلاً عن اشتها، وشياع في الوسط السياسي، والثقافي، والاجتماعي، دخول عقيل حبش سلك الكفاح المسلح، الذي يتبناه الشيوعيون في ستينيات القرن العشرين، وكذلك دخوله السجون، واشترائه في الهروب من سجن الحلة، بطريقة عجائبية، والأكثر دمغاً، تعارف المجتمع بتلك العلاقة بين عقيل حبش ومظفر النواب، ووجود أكثر من رسالة بينهما بخط مظفر النواب، ومن الصعب أن تنشر كاملة، وبدقة، ومن دون تزويق، وتغيير في كتاب ممر إلى الضفة الأخرى، لمؤلف غير صاحب المسودات.

والملاحظة المهمة التي أسوقها في هذا السياق، على شكل سؤال: هل يمكن أن تصرف عقيل حبش بالنص الذي طبعه الباقري (ممر إلى الضفة الأخرى)، وأنتج لنا مسودات منه، تناصر دعوته؟ أقول لا يمكن وجود احتمال أن حبشاً نقل هذه الرواية من المطبوع إلى الدفاتر العتيقة، لأسباب منها: أن الرواية المطبوعة حذفت أحداثاً كثيرة من المسودة، وقد يصل إلى مسافات طويلة، وأحداث جمّة، يدخل بعضها في باب الحشو، والعفور. ثم من أهم الملاحظ، والملاحظ التزام المطبوعة بكثير من السياقات، والأساليب، بل وصل الأمر إلى إيراد الخطأ الإملائي في المسودة، ووضعه في مطبوعه، فلو كان النقل من المطبوع لتم الصواب بحسبما أظن، ومنه (لإبقاءنا) [1:ص162، و: 5:ص5].

ومن أهم الإيضاحات، والأدلة التلاعب بالأطر العامة الذي وجد في ممر إلى الضفة الأخرى، إذ حدث تقديم وتأخير في الأحداث، وحسن سبك، وجودة، وصياغة، وحذف. وقد شجعتني النسخة المسودة الأم على إبعاد عقيل عن نسخه للمطبوعة، بسبب الوقوع في الأخطاء النحوية، فغرف عقيل بعدم انتمائه للأدب، والنقد، وجاءت لغته ركيكة نحويًا، وراح يرفع المفعول به أحياناً، وينصب خبر إن (على كل حال سوف يصدر الحكم علينا جميعاً لاننا شيوعيين، هذا وإن اشتراكي، وعدم اشتراكي لا يقدم ولا يؤخر شيء) [5:ص4]. وقد قل هذا الأمر نسبياً في النسخة المطبوعة، وتم الالتزام بقواعد النحو، لارتفاع منسوب الكفاية اللغوية عند الباقري، بحسب تصنيفه أدبياً، وقاصاً، وناقداً، ومدرسا في مدارس وزارة التربية [1:ص161].

وقد شرح لي عقيل حبش في إحدى اللقاءات في شارع الثقافة في الناصرية حينما قصدته للتحري عن طبعة هذا العمل، أنه سلمها إلى ثلاثة أشخاص في تسعينيات القرن العشرين:

الأول: إنه استعان بالسارد الراحل محسن الخفاجي، لإعادة كتابتها، ولم يفلح، لظروف مرّ بها الخفاجي، أو لإفراط المذكرات التي رقتها عقيل حبش بالمستوى الأدبي المفهم (العامي)، فلم يرد الخفاجي أن تخرج بلغة ساحرة، وخيالية وهي تنبع من أصل لغوي عامي.

الثاني: روى لي أنه في تسعينيات القرن الماضي قد أوصل تلك المسودات الست إلى الأديب محمد الكاظم عضو اتحاد الأدباء في ذي قار، لغرض طباعتها، أو إخراجها إلى النور، وكانت حجة علي أن أتوثق من هذه المعلومة الجوهرية، والحادثة بوجودها، فحققت التواصل مع الإعلامي، والقاص محمد الكاظم، وسألته في فحوى الموضوع، فكان جوابه بالنص: (هذه صياغة الفقرة المتعلقة بي. أضعها بين يديك: وقد سبقت هذه المحاولات تجربة مشابهة حصلت في مطلع تسعينيات القرن المنصرم مع الشاب (وقتها) المتألق السارد محمد الكاظم الذي أخبرني انه كان يبحث عن مادة ومصادر لروايته الثانية التي تتحدث عن قدامى اليساريين في أهوار الجنوب، وقد اتجه لأهل هذا الفكر ومنهم الاستاذ

عقيل حبش، وجمعت الاثنتين لقاءات متعددة استمع فيها إلى ما رواه عقيل حبش عن تجربته في سجن الحلة وأهوار الجنوب، واطلع على بعض اليوميات البسيطة التي دونها حبش في دفترين أو ثلاثة، وقد كتب الكاظم فيما بعد روايته التي تعامل معها كعمل أدبي بعيد عن الحكاية الأصلية. وابتدع أحداثا، وشخصيات خيالية، وأضاف قصصا رواها يساريون آخرون. يقول الكاظم: إن روايته لم تعجب الأستاذ عقيل حبش الذي كان يتخيل رواية سيرة ذاتية تحنفي بتجربته الخاصة.

فقد صاغ الكاظم الشخصيات من نسج خياله، وتصويراته، ولم يلتزم بالحكاية الاصلية لأنه كان يريد كتابة روايته الخاصة، بعدها غادر الكاظم العراق وبقيت مسودة الرواية مخطوطة.

وبعد حوالي عشرين سنة عرض عليه عقيل حبش طباعتها إلا أن الكاظم رفض طباعتها لأسباب يراها فنية، فهو يرى أن تجربته الشخصية في الكتابة تجاوزت تلك الرواية التي كتبها في بداياته⁷.

استشف من هذا النص استلام محمد الكاظم لمسودات، موضوعها واحد، ليس فيها عنوان يجمعها، في تسعينيات القرن العشرين، وهذا توقيت مهم، تتحدث عن تجربته في سجن الحلة، وأهوار الجنوب، لم تفارقه الركة في الأسلوب، كما رأيت ذلك بنفسه، بلغة تقترب من الدارجة، مسجل فيها عددا من أحداث السجن.

الثالث: يقول حبش إنني في مطلع التسعينيات قد سلمت المسودات إلى أحمد الباقري في مقر اتحاد الأدباء والكتاب في الناصرية، برغبة من الباقري أن يعيد التاريخ النصالي لي، ولكنه بعد إكمالها لم تطبع خشية النظام البعثي، وبقيت عنده، حتى لحظة صدورها بعد زوال سلطة البعث.

وهناك دليل آخر، وخطة تحقيقية أخرى، بعد أن حدثني الأستاذ عقيل حبش أنه سلم المسودات إلى المهندس علي إحسان الكناني⁸، بحسب اتفاق ودي بينهما على أن يحولها إلى رواية، وبعد مدة وجيزة حولها المهندس الكناني إلى قصة قصيرة، بعنوان: (تساؤل). لم أبخل بالتواصل مع المهندس الكناني، ورأيت صدق الادعاء، وقد نشرت القصة بموافقته في كتاب نشيد الحرية، وهذه عتبتها: ((المستحيل والممكن أمران موضع شك! على الأقل في حدود أن الأمر يتمنى كالأشياء الممكنة التمديد. فكر بالمستحيل، وحده! أفنع الثاني ليصبح الأمر ممكنا وإذا بهم ثلاثة يخترقون المستحيل بإصرار، الخطوات قصيرة، حد الديبب، الأمل عملاق...))⁹.

ولم أكتف بذلك التوثيق، وصحة نسبة القصة تساؤل إلى صاحبها، والموافقة على نشرها، بل سألت الكناني سؤالا صريحا، عن استلامه المسودات (الدفاتر القديمة)، وهل رآها؟ وهل هي عنده الآن؟ فأكد لي استلامه لهذه المسودات، ولكنه أرجعها إلى عقيل حبش في وقتها في تسعينيات القرن نفسه¹⁰.

وامتد التفاعل مع الأدلة الخارج نصية، والخارج صياغي، فوجدت اعترافا خطيرا للباقري في عتبة الرواية، يضعه على شكل ملحوظة عفوية، فيقول: ((ملاحظة تدور أحداث هذه الرواية في فترة الستينيات، وشخصياتها حقيقية، إلا أنني غيرت في أسمائها)) [1ص:8]. وقد يصرح لسان نقدي، أو موثق أدبي، أو متابع للباقري، بمدى قبول استيعاب الوثيقة التاريخية، وتحولها إلى واقعة دبية! ولعمري هذا مقبول، غير مردود، ولكن له ضوابطه، أو لها دخول المسودات في حيز الوثيقة رسميا، ودعك من هذا، بل يجب أن يحوله بطريقة خيالية، وليس واقعية إلى هذا الحد، مما حدى بعقيل حبش ينظر إلى هذا المطبوع سرقة لا تنصا، وإن ذهب بعضهم إلى أن التنصص سرقة.

وبعد حين تم وضع الأسماء الحقيقية من الأستاذ عقيل حبش، لدفع الغرابة التي أوجدها الباقري، إذ إنه لم يبرهن سبب الإخفاء ذلك، لعدم وجود إخراج سياسي في ذكرها!

الثالث: تقنيات التعبير والإخراج:

وأريد به ما يتعلق بتقنيات المطلع، والختام، وعلامات الترقيم، وبعض الأدلة المتوافرة على كل نص. لم يختلف مطلع النصين، إذ اقتربا في الفكرة، وفي أغلب الصياغة، والمفردات، والتعبيرات، مع حذف لكلام إنشائي يتضمن سفر البطل السارد إلى بغداد، والكويت، وإيران، وإيداعه السجن، وبعد رجوعه إلى الناصرية بعد عام كامل، تم اعتقاله، ثم حوكم في محكمة عرفية، وقد وصل عدد الكلام المحذوف إلى صحيفة ونصف تقريبا، فنقول النسخة المسودة الفرع في مطلعها: ((وفي هذه الأثناء جاءني تبليغ من مديرية أمن الناصرية بوجود الحضور إلى

⁷ لقاء محمد الكاظم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بتاريخ 10 حزيران/ 2023م.

⁸ لا بأس بالتوثيق: إن علي الكناني ليس أدبيا، أو مهتما بالفن، وإنما له اهتمامات ثقافية، ويعتني بتدوين بعض الأحداث التاريخية في مدينة الناصرية.

⁹ عقيل حبش، نشيد الحرية، ط1، شركة الرواد المزهرة، بغداد- العراق، 2022م.

¹⁰ اتصال هاتفي بالمهندس علي إحسان الكناني، بتاريخ 14 نيسان/ 2023م.

المجلس العرفي الأول يوم 15/9/1964 لمحاکمتي وفق المادة 43 منظمات، وهي المادة التي أُحيل بموجبها معظم الشيوعيين بتهمة انتمائهم للحزب، وكان الذي يعلن براءته من الحزب ومن خلال الصحافة آنذاك يعفى من المثول أمام المجلس العرفي، حضرت يوم الخامس عشر من أيلول عام 1964 مع رفيق آخر كان محكوما عليه لمدة سنتين قضاها في السجن بتهمة المطالبة (بالسلم في كردستان)....).

كان هذا النص هو المطلع الأول في المبيضة مع محاولة إخفاء لبعض الحقائق: ((أتوا بنا إلى بناية واسعة ذات واجهة نصف دائرية تشبه المضيف، ... كنا في سيارة التوقيف... أنزلونا أمام البناية، أدخلونا من بابها الواسع الذي ينشق من واجهة زجاجية عريضة، مشينا بين صفوف من الكراسي التي يجلس عليها جمهور غفير، اتجهنا نحو المنصة ارتقينا سلما صغيرا، كان ثمة على يسار المنصة قفص الاتهام، أدخلونا فيه، وأغلقوا بابها، كانت هيئة المحكمة العرفية تتوسط المنصة، وقف إلى جوار رجل كان محكوما عليه بمدة سنتين قضاها في السجن وكانت تهمة المطالبة بالسلم في كردستان في فترة عبد الكريم قاسم،...)) [1ص:9].

وتتشابه الخواتيم في النصين، تشابها لفظيا، وسرديا، إذ ورد في المسودة الأم فصل عن تنقله بين بيت خاله، وذهابه إلى الأمن العامة، وذهابه إلى سجن الرمادي لغرض جلب كتاب براءة ذمة، ثم فيه حدث البراءة، والرجوع إلى الناصرية، وهذا تمثيل مختصر على فصل الختام في النسخة المسودة: (دخلت بيت خالتي وبعد السؤال والتحية والاستحمام.. لقد ارتديت ملابس خالي، وعند اليوم التالي ذهبت إلى السوق واشترت بنطرون وقميص وجواريب وحذا واصبحت افندي كافندية بغداد. عند يوم / تموز ذهبت إلى الأمن العامة والتقيت مع الجماعة وهم قد وصلوا توأ ودخلنا الأمن العامة حيث الاستعلامات لقد سلمونا كتاب رسمي إلى سجن الرمادي يطلبون فيه إطلاق سراحنا ان لم يكن مانع لهم بقدر ما يتعلق الأمر بهم ان لم يكن بدمتنا قضية سياسية) [51ص-52].

وجاءت هذه الخاتمة في النسخة المبيضة بحذافيرها، وبتشابك أحداثها، وتواضع لغتها، مع ميله إلى استعمال علامات الترقيم (الشولة)، واعتماد المترادفات لبعض المفردات: ((دخلت بيت خالي، فاستقبلني خالي وزوجته بترحيب شديد، وكانت عيونهما تتألق بومض الفرح.

فاستأذنت منهما الدخول إلى الحمام، فدخلته فاغتسلت وأزلت أوساخ السجن وخرجت من الحمام وارتديت ملابس خالي.

في اليوم الثاني ذهبت إلى السوق فاشترت سروالا وقميصا وجوارب وحذاء، فارتديتها في اليوم الخامس عشر من تموز، وذهبت إلى مديرية الأمن العامة والتقيت جماعتي من الرفاق وقد وصلوا توأ ودخلنا مديرية الأمن حيث الاستعلامات، فسلمونا كتابا رسميا موجها إلى سجن الرمادي يطلبون فيه إطلاق سراحنا إن لم يكن لديهم مانع وإن كانت بدمتنا قضية غير سياسية أخرى)) [1ص:199].

أما فيما يخص علامات الترقيم، وشكل الكلمات، فقد تذبذب الالتزام بها في مواضع المبيضة، وانمحت تماما من النسخة المسودة، وقد يفارق، أو يخفي بعضها أسوة بالمسودة الأم، ومنه ذلك المثال: (لقد اخذنا الكتاب وسافرنا إلى الرمادي وهناك تمت الاجراءات واستلمنا جواب الكتاب وعدنا إلى الأمن العامة وسلمنا جواب الكتاب إلى الاستعلامات وسلمونا كتاب رسمي عدم تعرض لكل واحد منا) [52ص:52].

وردت الزلات، والسقطات في علامات الترقيم نفسها في النسخة المبيضة، ولاسيما في (أخذنا الكتاب وسافرنا إلى الرمادي وهناك تمت الاجراءات) بلا شولة، ((أخذنا الكتاب وسافرنا إلى الرمادي وهناك تمت الاجراءات، واستلمنا جواب الكتاب وعدنا إلى الأمن العامة وسلمنا كتاب كل واحد منا، وكان بمثابة عدم تعرض وحصلنا بذلك على كتاب إطلاق سراحنا....)) [1ص:199-200].

الخاتمة

- ثمة فرق بين علم التحقيق للمخطوطات، ونسبة المؤلف، عن التحقيق الجنائي في النقد الأدبي، فقد يكون الأول عاما في العلوم كلها، ويكون الثاني في الأدب حصرا، ويكون الأول في مخطوط واحد، لمؤلف واحد، على عكس الثاني في مخطوطتين، أو مطبوعتين لمؤلفين اثنين.
- النقد الجنائي محاولة جديدة، ببنية صريحة، تجمع بين علم اللغة، وعلم النقد، وعلم القانون، وعلم تحقيق النصوص، فلا يجري تحقيق في نص أدبي إلا واستحضر الناقد جزءا من قواعد تلك العلوم.
- ينجلي مفهوم النقد الجنائي على محاكمة الادعاءات النصية، وفك الاشتباكات بين المؤلفين، عبر مراجعة النصوص، وتدقيقها، ومقابلة النسخ، وجمع الأدلة من هنا وهناك، مع مراعاة اختلاف المعطيات والأدلة لكل نص يختلف عن غيره، فضلا عن اختلاف طرائق التحقيق الجنائي في الشعر عنها في السرد.

- بالإمكان تطبيق فكرة النقد الجنائي على نصوص أدبية كثيرة، شعرية أو سردية، بمراعاة اختلاف طرائق التدليل، والتحقيق، بحسب اختلاف سبل الصياغة في الجنسين، فلا شك أن الجملة الشعرية تختلف بالتمام عن الجملة السردية.
- تيقنت كما تيقنت من اسمي وذاتي، أن المسودة الأصل (الدفاتر القديمة)، هي الأسبق تدوينا، بحسب عدد من الدلائل، والقرائن، ولم اكتف بما ادعاه عقيل حبش.
- النتيجة الأبرز التي توصلت إليها أن هذه الرواية كتبت في بدايتها بلغة يومية، وسهلة، ودارجة، وعلى غير فصاحة، وعلى غير تقنيات السرد، ومستوى الإقناع، فوقت بيد خبير فيما بعد حولها إلى لغة عالية، وسرد روائي، ممتع، ومدهش، يحمل غاية، وقصدا، مع اختلاف الكاتبين، والفكرين، والتفكيرين.
- وجود التطابق في الاستعمال التعبيري، وجاء هذا التطابق عبر البعد البنيوي، والبعد السردية، وجاء البعدان على مناح عدة، ففي الأول المنحى المفرداتي، والتركيبي، والنصي، وفي الآخر تنوعت، وتطابقت عناصر السرد من الزمان، والمكان، والشخصية، والحدث.
- تبين أن النقد الجنائي للنص السردية يعتمد اعتمادا كبيرا على عناصر السرد في تحقيق العدالة، وإثبات الخلل، فقد ساعدني البحث في عنصر الزمان، والمكان، والشخصية في الإمساك بتلابيب الموضوع، والتثبت من وعي النص، وخدمة الهدف، والفرضية في البحث، فاتضح تلاعب بعنصر الشخصية، وإخفاء الأسماء، وهذا لا ينهض تقنية سردية لأن الشخصية هنا مرتبطة بالحدث ارتباطا واضحا، لم يخدمه في الإعلان عن نصه، فارتبك المشهد التعبيري، وجاء المكان صريحا، مساويا لمكان المسودة الأم، وكذلك تم استنساخ الزمان عنصرا سرديا على الرغم من محاولة تحريفه شكليا، وتغيير بعض التعبيرات الدالة عليه.

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

- [1] أحمد الباقري، ممر إلى الضفة الأخرى، ط1، دار قرطاس للنشر، الكويت، 2004م.
- [2] الدكتور جون أولسون، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة الدكتور محمد بن ناصر الحقباني، ط1، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 1429هـ.
- [3] الدكتور سعد عبد الغفار، الدكتور عطية يوسف، الدكتور سلمان العاني، المستشار بهاء المري، اللسانيات الجنائية ممارسة تطبيقية، دار النابغة للنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، ط1، 1444هـ- 2022م.
- [4] الدكتور أحمد الزبيدي، الناقد الجنائي، مقال منشور على الانترنت، موقع وكالة الأنباء العراقية، بتاريخ 6/30/2021م.
- [5] عقيل حبش، مسودة المذكرات التي كتبها، وهي عبارة مذكرات قديمة مكتوبة اليد.
- [6] عقيل حبش، نشيد الموت شهادة حية من لهيب المعركة، ط1، دار وراقون، البصرة- العراق، 2018م.
- [7] الدكتور عبد الله ابراهيم، المتخيل السردية مقاربات نقدية في التناص والرؤى والدلالة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، 1990م.